

## لماذا يعارض العدالة والتنمية المغربي القاسم الانتخابي

محمد ماموني العلوي

ورغم أن هذا التوجه هو تصحيح لوضعية الاختلال التي كرسها النظام السابق، الذي لم يعكس تمثيلية الاختيارات الحقيقية للشعب المغربي، فقد شدد بلاغ الإمامة العامة للتنمية والعدالة الانتخابية على أن احتساب الأصوات على أساس عدد المسجلين يخالف المقتضيات الدستورية والمنطق الانتخابي السليم، خاصة في ما يتعلق بنظام اللائحة الذي يعزز التصويت على أساس البرامج السياسية ويقلص من حدة الفساد الانتخابي.

وابتدت البرلمانية عن الأصالة والمعاصرة (معارض)، ابتسام العزاوي، احتساب الأصوات على أساس عدد المسجلين الذي "من شأنه حث أحزابنا على نفض غبار الكسل والقيام بدورها الأساسي في تاطير المواطنين ودعوتهم للمشاركة، فما يحدث الآن من ممارسات لا يمكن أن يؤدي إلى تحسين نسبة المشاركة، وكاننا أحزابنا راضية عما لديها من نتائج وتعمل فقط للحفاظ عليها".



إبتسام العزاوي

اعتماد القاسم الانتخابي يثبت ديناميكية حقيقية في المشهد السياسي

وأكدت العزاوي أن "احتساب الأصوات على أساس عدد المسجلين من شأنه يثبت ديناميكية حقيقية في المشهد السياسي، والحديث عن البلقنة شعوي وغير علمي بتاتا". وأعتبر عدد من المتابعين للشأن الحزبي أن هذا المنطق الذي تتعامل به قيادات العدالة والتنمية "إبتزازي وانتقائي" ولا يخدم أبدا توسيع نطاق العملية الديمقراطية والمشاركة الانتخابية، خصوصا مع تزايد عدد المقاطعين للانتخابات إذ من أصل 17 مليون مسجل في اللوائح الانتخابية هناك 6 ملايين فقط يدلون بأصواتهم. ويزعم حزب العدالة والتنمية أن القاسم الانتخابي غير عادل وغير ديمقراطي ويقتد التمثيلية معناها. وفي هذا الإطار، تسال أساتذ القانون العام، عمر الشرفاوي، عن موافقة القطب الذي يقود الحكومة على "إبقاء الوضع الانتخابي بيد وزارة الداخلية التي تحدد الدوائر" مشيرا إلى "عدم فرض معالجة حقيقية على لوائح التسجيل التي توجد تحت سلطة الداخلية، والتي لم مؤاذات عليها".

## فرقاء ليبيا يحزرون تقدما في مباحثات بوزنيقة

وتنص المادة 15 في اتفاق الصخيرات على أن البرلمان يقوم بالتشاور مع مجلس الدولة خلال 30 يوما من توقيع الاتفاق بهدف التوصل إلى توافق حول شاغلي المناصب السيادية.

وتأتي هذه التطورات بعد مخاوف من وصول الحوار السياسي الذي يستضيفه المغرب إلى طريق مسدود بعد خلافات بشأن المعايير التي سيضع اعتمادها في اختيار شاغلي المناصب السيادية.

وأرجأت الجولة الثانية من الحوار السياسي ثلاث مرات قبل أن تُستأنف الجمعة في أجواء وصفت بـ"الإيجابية" لما يبدي المخاوف من عودة التصعيد بين الطرفين رغم تبادل الاتهامات في الداخل الليبي حول خروقات لوقف إطلاق النار. واحتضن المغرب الجولة الأولى من الحوار الليبي بين 6 و10 سبتمبر الماضي، جمع وفدي البرلمان الداعم لجهود الجيش الوطني في مكافحة الإرهاب بقيادة المشير خليفة حفر والمجلس الأعلى للدولة المؤيد لحكومة الوفاق، واجهه إخوان ليبيا.

وتوصل طرفا الحوار إلى اتفاق شامل حول آلية تولي المناصب السيادية، واستئناف الجلسات لاستكمال الإجراءات اللازمة بشأن تفعيل الاتفاق وتنفيذه.

وكان رئيس البرلمان عقيلة صالح ورئيس حكومة طرابلس فايز السراج قد أعلنوا في أغسطس عن وقف إطلاق النار في خطوة لاقت ترحيبا دوليا لتمهيد بذلك إلى عودة المسار السياسي.

الرباط - اعتبر أعضاء الأمانة العامة

لحزب العدالة والتنمية المغربي أن أي تغيير في طريقة احتساب القاسم الانتخابي يعد محاولة للتحكم في العملية الانتخابية والتضييق على حزبهم، في خطوة تثير تساؤلات بشأن تمسك الحزب الذي يقود الائتلاف الحكومي بعدم تنقيح قوانين اللعبة الانتخابية.

وقال القيادي في العدالة والتنمية عبدالله بوانو، إن الانتخابات "لن تمر بأي حال من الأحوال في حال تم تغيير طريقة احتساب القاسم الانتخابي، لأن ذلك سيجعلنا نحتسب الأصوات أيضا، وهو ما يتضمن مشكلة دستورية". مشدداً على أن حزبه هو المستهدف الرئيسي من هذه المطالب.

وأفاد محمد نجيب بوليف، عضو الأمانة العامة للحزب "إنهم يطلبون منا أن نقبل هذا النظام وإلا فنحن ضد التوافق"، متسائلا عن جدوى الانتخابات، مضيفا أن هذه بداية "ما سيأتي لاحقا والتعامل معه سيكون بما يلزم".

وأكد أستاذ العلوم السياسية، رشيد لزرق في تصريح لـ"العرب" أن "ما قامت به قيادات العدالة والتنمية يندرج في إطار سياسة المناورة الهادفة إلى تحسين الموقع التفاوضي باستثمار ضعف خصومها، وهذا التهديد يأتي في إطار تسوية بعض الملفات ومتابعة بعض قياداتها في إخلالات تدريجية وجناحية، كما أن الحزب متخوف من عزله وإضعافه".

ومن جهتها، أكدت النائبة البرلمانية عن العدالة والتنمية، أمينة ماء العينين، أنها ضد اعتماد قاسم انتخابي يحسب بناء على عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، لأن "النتائج لن تفرز تمثيلية بناء على إرادة المصوتين كيف ما كانت اختياراتهم"، معتبرة أن "هناك توجهها لخلق جبهة مناوئة لحزب العدالة والتنمية بغيتها النقاش حول القاسم".

وفي المقابل، اعتبر رئيس الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إدريس لشكر، أن موقف العدالة والتنمية يسعى إلى فرض "زاي مغزول، يتنافس مع توجهه الديمقراطي الذي يجب أن يتسلم هذه العملية، خاصة وأن المشاورات ما زالت مستمرة بين مختلف الفرقاء"، مضيفا أن "خطاب المظلومية الذي يتبناه هذا الحزب، لا يستند إلى أي أساس ديمقراطي".

الرباط - نجح الفرقاء الليبيين

المجتمعون في مدينة بوزنيقة المغربية في تحقيق تقدم في الحوار السياسي تم الإعلان عنه مساء السبت، حيث أشار وفد البرلمان والمجلس الأعلى للدولة إلى أن المفاوضات تسير في أجواء من التفاهم ما يقرب هؤلاء من التوصل لتفاهات تزيل العقبات التي تحول دون حلحلة الأزمة الليبية قبيل التحول إلى جنيف السويسرية التي ستشهد مباحثات مصيرية.

وبعد سلسلة تاجيلات لاستئناف الحوار في المغرب، قال البرلمان الليبي والمجلس الأعلى للدولة إن المباحثات تتم الآن في أجواء تسودها "روح التفاهم والتوافق حول المعايير الواجب مراعاتها في اختيار شاغلي المناصب السيادية وفق المادة 15 من الاتفاق السياسي الليبي الموقع بالصخيرات".

وجاء ذلك في بيان مشترك تلاه إدريس عمران عضو مجلس النواب المنعقد في طبرق، عقب انتهاء جلسة من جلسات اليوم الثاني للجولة الثانية من الحوار الليبي والتي تم إرجاؤها ثلاث مرات ما جعل مراقبين يحذرون من إمكانية انهيار هذه المباحثات وعودة التصعيد.

وأضاف البيان الذي تمت تلاوته خلال مؤتمر صحافي بمدينة بوزنيقة أن "اللقاءات ما تزال مستمرة بغية الوصول إلى توافق كامل بخصوص كل الإجراءات المتعلقة بالمادة 15 من اتفاق الصخيرات (الموقع في 17 ديسمبر 2015)".

## «لا» الإخوان تلقي بظلالها على موقف أول تحالف داعم للدستور الجزائري

تكتل قوى الإصلاح الوطني يدعو للتصويت الحر في استفتاء نوفمبر المقبل



الرفض الإخواني يجد صدها في المعسكر الداعم للسلطة

مدى أوسع من الموقف المتعلق بالاستفتاء على الدستور". وكانت الزيارة التضامنية التي قام بها رئيس حزب الفجر الجديد طاهر بن بعبيش، لمقر حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، للتعبير عن تضامنه مع الحزب ومع رئيسه محسن بلعباس، في صراعه المستجد مع السلطة، تمثل أول اشتقاق في صفوف التحالف، على اعتبار أن الفاعل المحافظة والإسلامية الأخرى المهيمنة عليه، تأخذ موقفا معاديا أكبر الأحزاب الراديكالية في البلاد.

وتعول السلطة الجديدة بقيادة الرئيس تبون، كثيرا على الاستفتاء الشعبي على الدستور، من أجل تحقيق شعبية جديدة، ترمم بها أزمة الشرعية التي لفت بالانتخابات الرئاسية الأخيرة، وهو ما سيمكنها وفقا لمراقبين من طي صفحة الحراك الشعبي والإحتجاجات السياسية والذهاب إلى تنفيذ أجندة جديدة تصبح فيها هي الماسكة بكل الحيلولة المتحركة في البلاد.

وتراهن السلطة على العديد من المكونات السياسية لإنجاح عملية تمرير الدستور بما في ذلك الإسلاميون الذين غارزهم تبون في وقت سابق بتعيينات في مناصب داخل الدولة، غير أن ذلك لم يمنع التيارات الإخوانية من دعوة قواعدها بالتصويت بـ"لا" على الدستور.

تكريسا للتيار العلماني الذي حذر من استخثاره بلجنة التعديل، الأمر الذي يعتبر امتدادا لموقف أكبر حزبين إخوانيين في البلاد (حركة مجتمع السلم وجهة العدالة والتنمية). ودعت المبادرة مختلف الأحزاب والمنظمات والكفالات إلى "الاحترام المتبادل في التعبير عن المواقف من الدستور خدمة للمصلحة الوطنية وترقية للعمل السياسي والمجمعي والتنافس الشريف في الساحة الوطنية". وحاول البيان الصادر عن التكتل المذكور الحفاظ على التوازن بين القوى المتنافرة، من خلال تلمينه، "العودة الشرعية للشعب باعتباره مصدر السلطة، وضرورة حماية خيار المواطن الحر في كل استحقاق سواء ما تعلق بالاستفتاء على تعديل الدستور الذي يمثل العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين المواطن والسلطة، أو بالانتخابات التي تعيد تأسيس المؤسسات التي تعبر عن الإرادة الشعبية الحقة".

وأكد على أن "هذه المبادرة هي استمرار للإيمان المشترك بين جميع مكوناتها، وأنه تقرر أن يتخذ كل مكون أو كفاء وطنية موقفه من التصويت بالرجوع إلى مؤسساته أو طبقا لقناعاته، مع تأكيد الجميع على أن مسار وأهداف مبادرة القوى الوطنية للإصلاح تمتد في

النودة التأسيسية، حيث استمع لدعمهم له والمسار الإصلاحي الذي تتبناه السلطة، فضلا عن أفكارهم وتصوراتهم بشأن مسودة الدستور، غير أن الوثيقة النهائية التي تمت تزكيتها من طرف الحكومة والبرلمان وتنتظر الاستفتاء الشعبي بعد أسابيع، تكون قد خيبت آمالهم.

وتشكل التحالف من قوى سياسية وأيديولوجية متنافرة، الأمر الذي يكون قد عقد مسألة بلورة موقف داعم للوثيقة الدستورية، رغم أن جبهة المستقبل وحركة البناء الوطني وجبل جديد، التي تنتمي إلى تيارات متناقضة، أعربت في وقت سابق عن تصويتها الإيجابي على الدستور.

وأوضح البيان الذي توج اجتماع رؤساء الكيانات والكفالات المكونة لمبادرة القوى الوطنية للإصلاح، أنها "تدعو الشعب الجزائري للمشاركة الواسعة والتعبير عن الإرادة الحقيقية والحررة للمواطن، تجسيدا لمبدأ سيادة الشعب في خياراته، وأن التغييرات التي طرأت على المسودة، مثلت استجابة لجزء من مقترحات المبادرة".

ولكن مصدرا مطلعاً من التكتل أكد لـ"العرب"، بأن "فعاليات موالية لتيار الإخوان داخل المبادرة لم ترض عن النسخة النهائية للدستور، واعتبرتها

بالرغم من إعلانه دعم السياسة الإصلاحية التي تتوخاها السلطة الجديدة في الجزائر إلا أن تكتل قوى الإصلاح الوطني لم ينجح في حسم موقفه من الاستفتاء على الدستور الجديد بعد حيث دعا إلى التصويت الحر ما جعل مراقبين يرجحون أن هذا التكتل الذي سبق للرئيس عبدالمجيد تبون أن استقبل ممثليه قد تأثر بـ"لا" التي رفعها الإخوان ضد الدستور الجديد.

صابر بليدي

الجزائر - فشل تكتل قوى الإصلاح

الوطني في بلورة موقف نهائي حول الدستور المقرر عرضه على الاستفتاء الشعبي في الفاتح من نوفمبر المقبل، مما اضطره إلى ترك الحرية لأعضائه بالتصويت بنعم أو لا، مما يؤكد الخلافات الداخلية في التكتل رغم أنه كان أول المعلنين عن دعمه لمسار السلطة الجديدة في البلاد.

وإذ دعا التحالف الجزائريين إلى المشاركة الشعبية القوية في الاستفتاء الشعبي، فإنه لم يحسم موقفه بشكل نهائي وصريح، الأمر الذي يكرس الطابع الهجين للتكتل المكون من نحو ثلاثين حزبا وجمعية ومنظمة، كانت قد أعلنت عن نفسها خلال الأسابيع الأخيرة، كقوة تستجيب لمسار دعم السلطة للمجتمع المدني ليكون شريكا مستقبليا للسلطة.

### مصدر أكد لـالعرب أن فعاليات موالية للإخوان داخل التكتل لم ترض عن الدستور، واعتبرته تكريسا للتيار العلماني

ويبدو أن المواقف الأخيرة لأجندة التيار الإخواني (حركة مجتمع السلم وجهة العدالة والتنمية) اللتين أعلنتا تباعا عن رفضهما للدستور الجديد، ودعت انتصارها وقواعدها إلى التصويت بـ"لا"، قد ألقت بظلالها على التكتل المذكور، وأن حضورها القوي أثر على مساره في الخطوات الأخيرة.

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون، قد استقبل وفدا من قيادات التحالف بعد

## أنصار بقاء الغنوشي يقترحون استفتاء على القانون الداخلي للنهضة

ويرى المحلل السياسي فريد العليبي

أن "النهضة تواجه مشكلة رئاسة الحركة والصراع القائم بندرج ضمن حل هذه المشكلة، حيث وجدت مجموعة من الصف الأول والثاني نفسها مجبرة على إعلان ذلك الخلاف".

وأضاف العليبي في تصريح لـ"العرب"، "هناك بعض العائدين إلى الحركة الذين غادروها ما دفع رئيس الحركة راشد الغنوشي إلى اللجوء نحو حلول وسطى وأهمها الاستفتاء.. الحركة شهدت خلافات عبر التاريخ ولكن هي حركة عقائدية وأيديولوجية وهي سليمة تنظيماً الإخوان المسلمون وبالتالي فهي بارعة في الالتفاف على المطالب".

ويبدو أن الصراع الداخلي في النهضة سيشهد أطوارا جديدة يخرج فيها من خلاف داخلي بين القيادات إلى صراع يشمل القواعد والخزان الانتخابي الذي أخذ في التآكل والتقلص.

ويكسب المعرج الجديد للخلاف انتقالا تدريجيا في الأزمة إلى الأنصار الذين قد يمثلون وقودا لانتشار نيران الخلافات بسبب الفجوة التي أخذت تتسع في الإراء والمواقف.

ويرى متابعون سياسيون أن إجراء الاستفتاء سيخلق وضعاً جديداً داخل الحركة قد يعمق الانشقاقات والصدامات وي طرح بشدة مسألة الممارسة

فصوله لا الاحتكام إلى فصل دون غيره".

ويعد الطريق من بين الداعمين لتنقيح هذا الفصل ما يمهّد لبقاء الغنوشي رئيسا للحركة، حيث يعتبر وهو ينتقد ما بات يُعرف بمجموعة الـ100 الذين رفضوا التمديد للغنوشي أن "عدم مناقشة تنقيح الفصل الـ31 بمثابة إخراجها من دائرة النقاش، وهو قفز على الواقع وحصر للنصوص وتطبيقها ضمن إطار ضيق لا يحترم الديمقراطية في الحركة".



خالد هودي

راشد الغنوشي سيتمكن من إيجاد حل لصالحه

ويرى مراقبون أن من شأن هذه المستجدات أن تعمق أزمة النهضة الداخلية باعتبار أن هذا الفصل مقدس عند المعارضين للتمديد.

وكان عبدالحاميد الجلاصي على سبيل المثال، وهو من القيادات البارزة التي غادرت النهضة، قد قال في وقت سابق إن "الفصل الـ31 من النظام الأساسي للنهضة هو فصل قطعي البسوت والدلالة.. وهذا الفصل يناقش منذ سنة 2001 ولم ينته الجدل حوله".

خالد هودي

تونس - تدفع قيادات مؤيدة لبقاء

راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة والبرلمان التونسي، بمقترح جديد يستهدف إقامة استفتاء يستبق مؤتمر الحركة الإسلامية القادم، الحادي عشر، للتصويت على تعديل الفصل الـ31 المتعلق بتحديد عدد العهديات لرئيس الحركة، في خطوة لا تتواءم مع المبدأ من دعم التوجه نحو تنقيح مجددا في القيادة، وهو ما يندرج حسب مراقبين بتفاقم الخلافات داخل الحزب.

وأكد القيادي وعضو لجنة الإعداد المضموني للمؤتمر الـ11 لحركة النهضة التونسية سامي الطريقي "إذا لم يقع التوافق بشأن تنقيح الفصل الـ31 من النظام الداخلي للحركة المتعلقة بتحديد عدد العهديات لرئيس الحركة، سوف نذهب بالتأكيد إلى استفتاء القواعد".

وأضاف الطريقي في تصريح لصحيفة محلية أن هذا الفصل مثل بقية الفصول يطرح للنقاش وإذا تعذر الوصول إلى اتفاق بشأنه فـ"الاستفتاء هو الآلية الأبرز والأقوم لحل أي إشكال". ويرى مراقبون أن دعوة الطريقي يمكن تنفيذها إما بتوافق بين القيادات النضالية وإما بالذهاب إلى الاستفتاء و"الاحتكام للقانون الأساسي في كامل